

Distr.
GENERAL

TD/B/54/7
27 August 2007

ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

الدورة الرابعة والخمسون

جنيف، ١-١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧

البند ٢ من جدول الأعمال المؤقت

العولمة والتنمية الشاملة

مذكرة مقدمة من أمانة الأونكتاد

ملخص تنفيذي

تبرز هذه المذكرة بعض قضايا السياسة الموضوعية التي يمكن أن تسهم في تعزيز عملية عولمة أكثر شمولاً لصالح الفقراء. وتهدف القضايا المختارة إلى الاستفادة من بارقة الأمل التي فتحت نتيجة السنوات الخمس الأخيرة من النمو الاقتصادي غير المسبوق. ويواجه المجتمع الدولي في الوقت الراهن تحديين عريضين هما: أولاً، أن اتجاهات النمو الراهنة يتعين الحفاظ عليها بقوة بحيث تسمح بزيادة عدد البلدان النامية التي تجني فوائد العولمة؛ وثانياً، أن ثمة حاجة إلى ضمان أن تصبح عملية العولمة أكثر شمولاً بحيث تفيد البلدان وقطاعات السكان التي أخرجت منها. ويبرز الآن عدد من القضايا التي تتطلب اهتمام السياسات والتي تشمل الجوانب المتعلقة بالسياسات التجارية، والتكامل الإقليمي، والآليات المالية الجديدة والمبتكرة، وبناء القدرات الإنتاجية، وسلسلة القيم العالمية، والعودة والمهالك المتعلقة بالسلع الأساسية، وتغير المناخ والشواغل والفرص البيئية ودور المساعدات بما فيها المساعدات للتجارة.

أولاً - مقدمة: الوجود الخاصة بالعولمة

- ١ - لقد شهد الاقتصاد العالمي نمواً غير مسبوق في السنوات الخمس الأخيرة. وأتاح هذا لبلدان نامية كثيرة أن تحقق تقدماً اقتصادياً هائلاً ليصل النمو بها إلى ما بين ٥ و ٦ في المائة في المتوسط. وفي عام ٢٠٠٦ لم يسجل إلا بلدان من بين ١٣٢ بلداً نامياً هبوطاً في الدخل الحقيقي، مقارنة بسبعة بلدان في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٥ و ١٣ بلداً في نصف العقد السابق لذلك. وارتفع ملايين من البشر من رتبة الفقر المدقع، كما تمكنت بلدان نامية كثيرة من تحقيق بعض التقدم صوب بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.
- ٢ - وقد دفع إلى هذا النمو الدينامي في البلدان النامية تكثيف العولمة في شكل تدفقات تجارية واستثمارية. فمنذ عام ١٩٩٥ ظلت تجارة السلع العالمية تنمو بمعدل متوسط سنوي بنسبة ٧,٥ في المائة. ومن الملامح الواضحة في نمط العولمة المستجد زيادة الدور الذي تؤديه البلدان النامية: فقد تضاعفت الصادرات الحقيقية للاقتصادات النامية ثلاثة أضعاف تقريباً فيما بين عامي ١٩٩٦ و ٢٠٠٦ بينما ارتفعت بالنسبة لبلدان مجموعة السبعة بما لا يتجاوز ٧٥ في المائة. وواضح أن آسيا هيمنت على الصورة، حيث احتلت الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية وأمريكا اللاتينية المرتبة الثانية، وأظهرت أفريقيا الزيادة نفسها التي أظهرتها مجموعة السبعة بشكل دقيق. ومن حيث الواردات، كان التوسع في المناطق المختلفة أكثر تقارباً. وعموماً فنصيب البلدان النامية من التجارة العالمية ارتفع من ٢٩ في المائة في عام ١٩٩٦ إلى ٣٤ في المائة في عام ٢٠٠٦.
- ٣ - ومن التطورات ذات الصلة الارتفاع المستمر في بورصات الجنوب والجنوب. وعلى سبيل المثال فإن تجارة السلع بين الجنوب والجنوب يقدر أنها توسعت من ٥٧٧ مليار دولار أمريكي في عام ١٩٩٥ إلى ١,٧ تريليون دولار في عام ٢٠٠٥. وقد أسفر هذا عن زيادة مواكبة في حصة بلدان الجنوب والجنوب من صادرات السلع العالمية إلى ١٥ في المائة في عام ٢٠٠٥، مقارنة بنسبة ١١ في المائة في عام ١٩٩٥. وخلال العقدين الماضيين زادت حصة عدد من الاقتصادات الآخذة في الظهور من تجارة السلع والخدمات الدولية زيادة كبيرة.
- ٤ - وهناك سمة هامة أخرى للتوسع الراهن هي الزيادة السريعة في الطلب على السلع الأساسية وفي أسعارها. وثمة عوامل مشتركة مسؤولة عن الزيادات في الأسعار، وهي تشمل زيادة سرعة التصنيع في بلدان الجنوب، وخاصة في الصين، وإن كانت تشمل الهند أيضاً وبلداناً نامية ناشئة أخرى، وازداد الطلب على الوقود الأحفوري. أما الزيادة في أسعار السلع الأساسية فقد ولدت فائضاً بالنسبة لكثير من البلدان النامية المنتجة للسلع الأساسية، وأدت إلى تحسينات كبيرة وممتدة في تبادلاتها التجارية.
- ٥ - وساعدت هذه التطورات بعض البلدان على إحراز تقدم صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وكما ذكر في التقرير عن الأهداف الإنمائية للألفية ٢٠٠٧، فإن عدد سكان البلدان النامية الذين يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم على مستوى العالم قد هبط إلى ٩٨٠ مليون نسمة في عام ٢٠٠٤ بعدما كان ١,٢٥ مليار نسمة في عام ١٩٩٠. وهبطت نسبة الذين يعيشون في فقر مدقع من قرابة الثلث إلى ١٩ في المائة. والواقع أنه لو استمر الاتجاه الحالي فإن معظم المناطق ستحقق هدف تصنيف عدد الذين يعيشون في فقر مدقع. كذلك حدث تقدم نحو تحقيق أهداف أخرى كتحسين التعليم حيث زاد معدل القيد في المدارس الابتدائية من ٨٠ في المائة في

عام ١٩٩١ إلى ٨٨ في المائة في عام ٢٠٠٤، ومعظم هذا التقدم أحرز منذ عام ١٩٩٩. وليس من المستغرب أن هذا التقدم يعزى إلى التقدم الهائل الذي أحرزته بلدان جنوب وجنوب شرق آسيا في السنوات الأخيرة.

ثانياً - التأهل: مزايا العولمة لم تصل بعد إلى الجميع

٦- رغم الأداء الرائع للبلدان النامية ككل في السنوات الأخيرة، وما أحرز من تقدم إنمائي كلي، لم تتمكن بلدان كثيرة، وخاصة أقل البلدان نمواً والاقتصادات الأخرى ذات الدخل المنخفض، من الاستفادة من البيئة المباشرة بالخير. ورغم الانتعاش في الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٧ لم تزد معدلات النمو للفرد في أفريقيا (٣ في المائة في المتوسط) والبلدان النامية في أمريكا (٣,٥ في المائة) عن نصف المعدلات في شرق وجنوب آسيا (٦,٣ في المائة). ثم إن بعض البلدان لم ترق إلى المستوى نفسه من الانتعاش الاقتصادي وتظل تعتمد على الصادرات من السلع الأساسية الأولية المنخفضة القيمة المضافة. وتعاني هذه البلدان من سوء المبادلات التجارية ومن الأسعار العالمية شديدة التقلب، ومن هبوط حصتها في التجارة العالمية. وعلى سبيل المثال، فالحصة التصديرية لخمسين بلداً من أقل البلدان نمواً، هبطت من ٢,٥ في المائة في عام ١٩٦٠ إلى نحو ٠,٥ في المائة في عام ١٩٩٥، وظلت تتأرجح منذئذ عند هذا المستوى، وإن كان التحسن في أسعار السلع الأساسية ساعد على زيادة حصتها إلى ٠,٨ في المائة في عام ٢٠٠٦.

٧- فضلاً عن هذا، لم تتمكن بلدان كثيرة، وخاصة من أقل البلدان نمواً والبلدان النامية ذات الدخل المنخفض والمتوسط، والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، من ترجمة النمو بفعالية إلى حد من الفقر وتنمية بشرية أوسع نطاقاً. وعلى سبيل المثال، فرغم التحسن الذي طرأ مؤخراً تظل نسبة السكان الذين يعيشون في فقر مدقع، في أفريقيا جنوب الصحراء (التي تشمل ٣٤ من ٥٠ من أقل البلدان نمواً) مرتفعة للغاية ولم تنقص إلا من ٤٦,٨ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ٤١,١ في المائة في عام ٢٠٠٤. وفي ضوء سرعة النمو السكاني، يعني هذا أن عدد الذين يعيشون على أقل من دولار واحد يومياً يرتفع بالفعل، ولم يبدأ إلا الآن في الاستواء. بل إنه في بعض الاقتصادات النامية السريعة النمو يستمر إقصاء بعض شرائح السكان من تلك المزايا. وأصبح الفقر يتزايد في غربي آسيا، على سبيل المثال، ويستمر تناقصه ببطء فقط في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي.

٨- ولذا فمن العواقب المسببة للارتباك للموجة الجديدة من العولمة، زيادة التفاوت، داخل البلدان وفيما بينها، سواء أكانت متقدمة أم نامية. واليوم يملك أغنى ٢ في المائة من البالغين في العالم أكثر من نصف الثروة العالمية للأسر المعيشية. ونقيض ذلك، النصف الأسفل الذي لا يكاد يملك ١ في المائة^(١).

٩- ويواجه المجتمع الدولي هذه الأيام تحديين كبيرين. أولهما أن اتجاهات النمو الراهنة يتعين الحفاظ عليها بشدة كي يتاح لعدد متزايد من البلدان النامية أن تجني فوائد العولمة. وهذا يعني التصدي لمخاطر الهبوط المحتملة كالاختلال العالمي ومتاعب الأسواق المالية والزيادات المتواصلة في أسعار الطاقة وبطء استنباط التكنولوجيات البديلة واحتمال تراجع أسعار السلع الأساسية، والتحدي الثاني هو أن ثمة حاجة ماسة إلى ضمان أن تصبح عملية العولمة الجارية أكثر شمولاً. فبينما مس النمو الاقتصادي من الاقتصادات أكثر مما حدث من قبل، تواصل بلدان

(١) انظر "العولمة الشاملة" في التقرير السنوي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٧.

نامية كثيرة بقاءها خارج السرب. كذلك فإنه حتى في البلدان التي استفادت بصفة عامة توجد مجتمعات أو قطاعات من السكان لم تدرج في هذه العملية.

١٠ - وتتم هذه المذكرة بالتحدي الثاني. وبعبارة قاطعة، فإن تعزيز التنمية الشاملة يحتاج إلى الحد من الفقر والبطالة ونقص فرص العمل؛ وإدخال البلدان المتلكئة في نظم المعرفة العالمية وسلاسل القيم العالمية؛ وضمان حصول المجتمعات المهمشة على الإسكان والخدمات الصحية والتعليم وغير ذلك من الخدمات الاجتماعية. وتمكينها من ممارسة حقوقها المدنية والسياسية وتمكينها من توسيع "قدراتها ومقدارها"^(٢)

ثالثاً - استجابة السياسات: يمكن فعل الكثير لحماية العولة الشاملة والتي تناصر الفقراء

١١ - يحدد هذا الفرع بعضاً من مجالات السياسات الأساسية التي يجب التصدي لها لكي تكون عملية العولة أكثر شمولاً. فثمة دلائل توحى، وبوجه خاص في أفريقيا وأقل البلدان نمواً، بأن الاتجاهات الحديثة في النمو العالمي لم تولد مستوى العمالة الذي يساعد على الحد من الفقر. وتقدر منظمة العمل الدولية أن البطالة على مستوى العالم تشمل نحو ٢٠٠ مليون شخص، أي ثلث قوى العمل العالمية إذا توسع التعريف ليشمل منقوصي فرص العمل^(٣) ومشكلة زيادة من لا يجدون عملاً في الاقتصادات المعتمدة على السلع الأساسية تتطلب على سبيل المثال اهتمام السياسات. وفي مناطق أخرى ترتبط البطالة أو نقص فرص العمل، ارتباطاً أكبر بتدني الإنتاجية، أو انعدام القدرة الإنتاجية. وفي أقل البلدان نمواً، على سبيل المثال، حيث يتوقع أن تتزايد القوى العاملة بشكل كبير على مدى العقود القليلة المقبلة^(٤) فيقل حجم المزارع ويزداد النمو السكاني، يصعب على العمال الزراعيين أن يكسبوا قوتهم. وتؤجج مستويات الاستثمار والابتكار في مجال الزراعة حلقة الفقر المفرغة، وتشجع سكان الريف على التطلع إلى العمل في القطاع الحضري غير الزراعي حيث توجد، مع ذلك، فرص عمل قليلة للغاية.

١٢ - وفضلاً عن هذا، فالمرغوب بشدة ليس مجرد العمالة في حد ذاتها وإنما العمالة التي يكفي مردودها والتي تتيح للناس التمتع بحياة أكثر عطاءً. ولذا فمجالات السياسات العريضة التالية تستحق الدراسة.

ألف - الوصول مهم، لكن يجب أن تعالج السياسات التجارية قضايا أخرى بشكل متزايد

١٣ - تتيح زيادة تحرير التجارة في السلع والخدمات في إطار جولة الدوحة، فرصة هامة هيء لمزيد من البلدان فرص الاستفادة من التجارة. فإذا أدت الجولة ما عليها بشأن "البرنامج الإنمائي" فقد تبدأ في تصحيح الخلل القائم في النظام التجاري. وتظل التجارة محور المفاوضات، ولكن لما كانت بلدان كثيرة ذات دخل متوسط أصبحت

(٢) Sen, Amartya (2000), *Development as Freedom*, New York: Knopf

(٣) Sachs, Ignacy, "ورقة العمل رقم ٣٥ لمنظمة العمل الدولية"، جنيف، أيار/مايو ٢٠٠٤، ص ٤.

(٤) انظر التقرير عن أقل البلدان نمواً، ٢٠٠٦ (UNCTAD/LDC/2006).

بالفعل منتجة ومصدرة للسلع المصنعة، فقد وجب على جولة الدوحة كذلك أن تسفر عن تعزيز كبير وإضافي للوصول الحقيقي إلى الأسواق بصادرات البلدان النامية في هذه القطاعات.

١٤- ومن المجالات الهامة الأخرى للمناقشة ضرورة تحرير التجارة في الخدمات، بما في ذلك الأسلوب ٤، حركة الأشخاص الطبيعيين. فلهذا الأمر تأثير كبير وإيجابي للغاية في البلدان النامية، ويرجع هذا جزئياً إلى مجرد حجم اقتصاد الخدمات. فقد قدر مثلاً أن مكاسب الرفاه من تحرير حركة العمال يمكن أن تصل إلى ما قيمته ١٥٦ مليار دولار أمريكي سنوياً إذا زادت البلدان المتقدمة حصتها بالنسبة لدخول العمال من البلدان النامية بنسبة ٣ في المائة، وتوقعت دراسة أخرى مكاسب سنوية بمقدار ٢٠٠ مليار دولار لو اعتمد مشروع لتأثيرات العمل بصورة متعددة الأطراف.

١٥- وينبغي كذلك أن توجد اهتمامات السياسات إلى الزيادة في تطبيق الحواجز غير الجمركية، بوصفها أدوات للحماية ولتنظيم التجارة. ولقد تغيرت طبيعة الحواجز غير الجمركية المطبقة في أوقات كثيرة: تدابير زائدة قصد بها حماية المستهلكين المحليين، بينما قلت التدابير الرامية إلى حماية المنتجين المحليين. وفي كثير من البلدان المتقدمة أصبحت السياسات التنظيمية تركز الآن على حماية البيئة والصحة العامة والسلامة، وهي تشمل في الغالب ارتفاع السوق المحلية بأكثر من المعايير الدولية القائمة. وقد تساعد هذه اللوائح الترويج لارتفاع أسعار الصادرات من البلدان النامية، ولكنها يمكن أن تفتح أيضاً سبلاً لإساءة استخدام الحماية، كما يمكن أن تنطوي على ارتفاع تكاليف الامتثال عما يكون عليه الحال لولاها. وقد تكون لبعض الإعانات الداخلية التي يسمح بها حالياً آثار مشوهة للتجارة.

باء- التكامل الإقليمي كخطوة أولى في طريق الأسواق والتحالفات المتعددة الأطراف

١٦- يضاف إلى زيادة تحرير التجارة في النظام المتعددة الأطراف أنه بالإمكان إحراز مزيد من التقدم عن طريق التكامل الاستراتيجي الإقليمي، وقد ظهر الاستثمار والتجارة بين الجنوب والجنوب كقوة جديدة رئيسية في الاقتصاد العالمي، لها آثار محتملة بعيدة المدى. وعلى سبيل المثال فالاتفاقات بين الجنوب والجنوب يمكن أن تحقق طفرات سريعة في الإنتاج والاستهلاك والتجارة على الصعيد الإقليمي، والمساعدة في تأكيد وضع البلدان النامية في الاتفاقات بين الجنوب والشمال^(٥). وثمة مجالات مباشرة أخرى يمكن أن تتطلب اهتمام السياسات على الصعيد الإقليمي، ومن بينها تيسير التجارة والمرور العابر، والهياكل الأساسية للنقل، ومشاريع الاستثمار في الطاقة وإمدادات المياه، والمشاريع في مجال التنمية الصناعية والبحث والتطوير وإصلاح العيوب في النظام المالي الدولي. وكثيراً ما تكون هذه المبادرات باهظة التكلفة ومحفوفة بالمخاطر بالنسبة إلى أي بلد نام على حدة ولكنها تصلح لو جمعت عدة بلدان مواردها معاً.

جيم- استنباط آليات مالية جديدة ومبتكرة

١٧- يضاف إلى السعي من أجل سبل زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر أنه يتعين توجيه اهتمامات السياسات إلى الكشف عن آليات مالية جديدة ومبتكرة للمساعدة في تعبئة الموارد المحلية والعالمية. وهذه تشمل تحسين فرص الحصول على رأس المال للمشاريع الصغيرة والفقراء عن طريق تخفيض تكاليف المعلومات غير المتماثلة، وإدراج

(٥) انظر تقرير التجارة والتنمية، ٢٠٠٧ (UNCTAD/TDR/2007).

منتجات كالتأمينات الصغيرة والتمويل الصغير. وهناك حاجة إلى استمرار استكشاف أدوات جديدة يمكن أن تشجع بقوة على تجميع التمويل، بما في ذلك من البلدان الجديدة التي لديها فائض في رأس المال. وقد يساعد نمو بعض أشكال الاستثمار بين الجنوب والجنوب على إحداث عولمة شاملة، وفي الوقت نفسه يلزم توفير المزيد من المعلومات عن آثار زيادة الحافطة الاستثمارية إلى البلدان النامية.

١٨- ومن المجالات الأخرى التي يلزم فيها اتباع نهج السياسات الاستراتيجية ضمان مشاركة البلدان النامية على قدم المساواة في أسواق الائتمان العالمية. فتكلفة رأس المال في الأسواق العالمية تقل كثيراً بشكل نمطي عن التكلفة التي تتحملها مشاريع البلدان النامية. فيتعين إيلاء اهتمام السياسات إلى البحث عن آليات جديدة لتحسين المعلومات السوقية والحد من التكلفة العالية للمعاملات، التي توجد الحواجز أمام خطط الأعمال الملائمة.

١٩- ومن القضايا الأخرى المطروحة للمناقشة إمكان أن يقلل وجود آلية عالمية للرصد والتنسيق، احتمال وتكاليف الأزمات المالية الناجمة عن الضعف المنهجي في أسواق المال العالمية. فهذه يمكن أن تكون لها تأثيرات مدمرة على الفقراء الذين تنقصهم القدرة المالية بشكل خاص.

دال- بناء القدرة الإنتاجية

٢٠- يجب على البلدان النامية لكي تشارك بالكامل في الاقتصاد العالمي أن تكون لديها أولاً القدرة الإنتاجية وأن تصبح أكثر منافسة. وهذه من ناحية قضية موارد طبيعية يمنحها البلد، ولكنها أصبحت بشكل متزايد في الاقتصاد الحديث مسألة أوجدت أيضاً مزايا تتعلق بالهياكل الأساسية ورأس المال البشري والمهارات والموارد والمعارف. والنقص الخطير فيما يكفي من الهياكل الأساسية النقل والاتصالات والطاقة في كثير من البلدان النامية يتطلب نطاقاً من استجابات السياسات يشمل الشراكة بين القطاعين العام والخاص، والاستثمار الأجنبي المباشر وتعبئة الموارد المحلية^(٦) ومن بين التحديات لتحسين الإدماج أن آليات تعويض تكاليف الاستثمار في الهياكل الأساسية والمرافق الضرورية يمكن أن تضر بالفقراء ضرراً غير متناسب بحيث قد يلزم اتباع نهج جديدة للتمويل وتوفير الخدمات.

٢١- وتنمية المهارات والتدريب جزء هام آخر للمساعدة في إيجاد اقتصاد عالمي أكثر شمولاً. ففي القطاعين الزراعي وغير الزراعي يلزم وجود اهتمام السياسات للمساعدة في تطبيق تقنيات إنتاج جديدة، واستثمار في الابتكار والبحث والتطوير وتحسين مهارات إدارة المشاريع والتدريب على الإدارة والتسويق. ومما يجب أن تدرسه البلدان المتقدمة والنامية دراسة كاملة، المدى الذي يمكن الوصول إليه بالمهارات والتكنولوجيا عن طريق آليات كالاستثمار الأجنبي المباشر وشراكات المعارف العملية ومبادرات القطاعين العام والخاص بل وسياسة الهجرة.

هاء- إقامة التآزر عن طريق سلسلة القيم العالمية

٢٢- قد يمكن أن تقام تآزر هامة بين المشاريع الكبيرة الحديثة (التي تنتج غالباً للتصدير) والمشاريع الصغيرة المحلية، ولكن هذا لا يحدث دائماً بشكل تلقائي، وقد يحتاج الأمر إلى دراسة مباشرة من خلال السياسة الصناعية.

(٦) انظر التنمية الاقتصادية في أفريقيا: إصلاح حيز السياسات (UNCTAD/ALDC/AFRICA/2007).

وهذا واضح بجلاء في بعض القطاعات الاقتصادية الدينامية التي نشأت حديثاً كالسياحة مثلاً. ومن غير الواضح دائماً للمجتمعات المحلية كيف يمكن أن تندمج بالفعل في سلسلة القيم العالمية. ومع ذلك تقدم بعض قطاعات الخدمات، وخاصة من كانت لديها عمليات إنتاج طويلة وشاملة، كثيراً من إمكانيات مشاركة المشاريع المحلية مشاركة كاملة إذا وجدت سياسات تمكين فاعلة. فتعزيز الروابط المفيدة عن طريق المشتريات والعمالة قد يتطلب اتباع سياسات عامة تفاعلية بالإضافة إلى اعتماد المشاريع والمنظمات الصناعية سياسات وممارسات مشتركة في مجال المسؤولية الاجتماعية.

واو- وعود ومهالك السلع الأساسية

٢٣- الأرجح تاريخياً أن الاقتصادات التي تعتمد على السلع الأساسية تستبعد من مزايا العولمة أكثر من الاقتصادات الأكثر تنوعاً في قاعدة مواردها. فمن بين ١٤٤ بلداً نامياً يعتمد ٨٦ بلداً على السلع الأساسية في أكثر من نصف عائدات تصديرها. وفي الماضي جعل هبوط وشدة تقلب أسعار السلع الأساسية الضرورية هذا الاعتماد سبباً للمشاكل بوجه خاص، ولكن الانتعاش الذي طرأ هذه الأيام على أسعار السلع الأساسية بدافع من الطلب الجديد في الاقتصادات الناشئة فتح نوافذ فرص للبلدان الغنية بالسلع الأساسية^(٧). وتشمل قضايا السياسات التي تجتذب اهتمام المجتمع الدولي ما يلي: ضرورة إيجاد نهج جديدة لإزاء الاستثمار تكون أكثر ميزات للبلدان المضيفة؛ وكيفية تحسين الشفافية والمساءلة في دفعات العوائد الدولية في القطاع؛ وضرورة استخدام الحكومات المتلقية مواردها بحكمة وبطرق تفضي إلى زيادة التوزيع على الفقراء بصورة أكثر إنصافاً. وعلاوة على هذا تتطلع البلدان التي تعتمد على السلع الأساسية إلى إيجاد طرق لزيادة التنوع في أنشطة المراحل الأولى وأنشطة المراحل النهائية فيما يتعلق بقطاع السلع الأساسية، من قبيل أنشطة التوزيع والتجهيز بقيمة مضافة أعلى؛ فضلاً عن التنوع فيما يتجاوز قطاع السلع الأساسية.

زاي- تغير المناخ والشواغل البيئية والفرص

٢٤- تنعكس الشواغل المتزايدة إزاء تغير المناخ والتنوع والبيئة في عدد من تدابير السياسات التي تستهدف البلدان النامية والمتقدمة على السواء. وقد تكون هناك إعادة تفكير في السياسات الصناعية، بما لها من آثار خاصة على البلدان النامية، ومن ذلك مثلاً، ما إذا كان المسار التقليدي، من الزراعة عبر التصنيع إلى اقتصاد الخدمات يحتاج إلى السير فيه بخضوع، أو ما إذا كان من الممكن القفز فيه إلى اقتصاد متنوع أكثر نظافة وأكثر حضرة. وفي مجالات أخرى يمكن أن يكون للبحث عن تكنولوجيات أكثر نظافة آثار إيجابية على البلدان النامية، إذا أدت زيادة البحوث والتطوير مثلاً إلى اتباع نهج أو أدوات للحد من تكاليف تقديم خدمات الهياكل الأساسية للمجتمعات المحلية النائية أو البعيدة. ومن الفرص الأخرى المتاحة أيضاً ما يتطلب استجابة سياسات إيجابية من كثير من البلدان النامية، في الاتجاه الصاعد نحو معايير الإشهاد الرفيعة المطلوبة في الزراعة العضوية، مثلاً، أو في تعزيز وضع العلامات التجارية والتسويق للمنتجات عالية القيمة، المتنوعة بيولوجياً.

(٧) انظر تقرير الاستثمار العالمي، ٢٠٠٧ (UNCTAD/WIR/2007).

حاء- يجب أن تكون المساعدات أكثر شمولاً

٢٥- يزداد تركيز البلدان المانحة في السنوات الأخيرة في مساعداتها الإنمائية الرسمية على المساعدة والخدمات الاجتماعية في حالات الطوارئ ومنها مثلاً التعليم والصحة. ويقول الباحثون في الأونكتاد مؤخراً إن هذه المساهمات الهامة في حاجة إلى أن تستكمل باتباع نهج أكثر استراتيجية يُسَلِّم بأن الاستدامة الطويلة الأمد تتطلب استثمار المانحين في القدرات الإنتاجية بما في ذلك المعارف والعلم والتكنولوجيا وتنمية المشاريع^(٨).

٢٦- ومن الأمثلة على شاشة الرادار العالمية برنامج - المساعدة للتجارة - يمكن أن يكون نهجاً واعداً لتنمية اقتصادية أكثر شمولاً تناصر الفقراء. ورغم الزيادة في فرص الوصول إلى الأسواق يمكن أن تعطل المشاركة في الأسواق العالمية أمام بلدان نامية كثيرة بسبب القيود المفروضة على العرض أو بسبب نقص الهياكل الأساسية. ويمكن لبرنامج المساعدة للتجارة أن يساعد في التصدي لهذه المشاكل. فالتعهدات المقدمة من قادة البلدان المتقدمة بحاجة الآن إلى تحقيقها، بمجرد الاتفاق على إطار ملائم لتحديد وتنفيذ أكثر سياسات جمع الأموال فعالية.

٢٧- ويتعين توجيه اهتمام السياسات إلى إيجاد أكثر المناطق حساسية التي يمكن فيها توليد الموارد من خلال برنامج المساعدة للتجارة الأكثر فعالية في انتشاره. ويلزم إجراء التقديرات على مستوى أحاد البلدان والقطاعات، كي يمكن تحديد وتعيين أولويات أهم المناطق التي تلائمها المساعدة، لا الاستثمار الخاص. ومن المرجح أن تتميز هذه المناطق بجوانب الصالح العام وتكاليف المعاملات والمعلومات غير المتماثلة والمخاطر وعدم التيقن. فتكاليف النقل مثلاً عنصر تتزايد أهميته في المنافسة. وتشهد البلدان غير الساحلية تكاليف نقل باعتبارها حاجزاً يمكن أن يبلغ ثلاثة أضعاف حجم الحواجز الجمركية التي تواجهها في البلدان المتقدمة؛ بل إن البلدان التي لها موانئ جيدة وتسهيلات بالمرافئ قد تواجه تكاليف باهظة بشكل غير متناسب في وفائها بالمعايير الدولية الأشد صرامة للسلامة والأمن. وكثيراً ما تكون تكاليف العملة بالغة الارتفاع بالنسبة لحكومات البلدان النامية، وتكون جوانب الكثير من الهياكل الأساسية بدرجة تجعل السوق وحدها غير قادرة على توفير المطلوب. وهناك مجال هام آخر يرجح أن تكون فيه المساعدة للتجارة فعالة، وهو يتعلق بتمويل البحث والتطوير: النشاط الذي يمكن أن يكون بالغ الأهمية إذا أريد أن تزيد أقل البلدان نمواً ابتكاراتها وإنتاجيتها وقيمتها المضافة في القطاعات الزراعية وغيرها. بل إن البحث والتطوير في البلدان المتقدمة عملية مكلفة ومحفوفة بالمخاطر وتتميز بعدم التيقن، وتمول جزئياً في الغالب، إن لم يكن كلياً، من الاستثمار العام لا الخاص.

رابعاً- خاتمة

٢٨- أبرزت هذه الوثيقة بعض قضايا السياسات الموضوعية التي يمكن أن تسهم في تعزيز عملية عولمة أكثر شمولاً ومناصرة للفقراء، بأن تستفيد من بارقة الفرصة التي تتاح والتي كان من نتيجتها النمو الاقتصادي غير المسبوق في السنوات الخمس الأخيرة. فيلزم اتباع نهج أكثر تلاحماً وقابلية للقياس، بغية ضمان تقاسم المزايا المتولدة عن العولمة، على نطاق أوسع، وبذا يمكن أن تساعد في رأب الفجوة بين الذين استفادوا والذين لم تصل إليهم هذه المزايا بعد.

— — — — —

(٨) انظر التقرير عن أقل البلدان نمواً، ٢٠٠٦ (UNCTAD/LDC/2006).